

**أحدث المستجدات:** لا تزال التوترات الجيوسياسية مرتفعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، لا سيما في الشرق الأوسط. وتظل الاحتياجات الإنسانية في غزة شديدة نتيجة استمرار القيود المفروضة على الوصول إلى المساعدات والخدمات وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وفي الاقتصادات الأخرى التي تعاني من أوضاع هشة ومتأثرة بالصراع، أدى تراجع المساعدات الخارجية إلى إنهاك الأنظمة الصحية في اليمن، كما ازدادت حدة الهشاشة المستمرة في أفغانستان بفعل التدفقات الكبيرة للعائدين من الاقتصادات المجاورة والزلازل الذي ضرب البلاد في أغسطس/آب.

ومع ذلك، شهد النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسناً ملحوظاً، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع إنتاج النفط لدى البلدان المصدرة، إلى جانب قوة نشاط القطاع الخاص في البلدان المستوردة. وعلى صعيد البلدان المصدرة للنفط، ارتفع الإنتاج في الدول المنتجة الرئيسية بوتيرة أسرع مما كان مُعلنًا في أوائل عام 2025، في حين ظل النمو في الأنشطة غير النفطية متمسكاً، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما شهد النمو في البلدان المستوردة للنفط تحسناً ملحوظاً، مدفوعاً بتحسين واسع النطاق في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع الطلب الخاص في مصر نتيجة لتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد وسعر الصرف الأجنبي، وفي لبنان بفضل استقرار البيئة السياسية. وساهمت الظروف المناخية المواتية في انتعاش الإنتاج الزراعي في المغرب وتونس. أما في باكستان، فيعكس تحسن النشاط الصناعي بشكل رئيسي تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد والتوسع في الائتمان المصرفي، في حين تراجع الإنتاج الزراعي جزئياً بسبب سلسلة من الفيضانات التي شهدتها البلاد في عام 2025.

**الآفاق المستقبلية:** من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.6% في عام 2026 ثم إلى 3.9% في عام 2027، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط. وسيسهم تعافي نمو الصادرات في تعزيز هذا التحسن، حيث يُتوقع أن يرتفع إسهام صافي الصادرات في الفترة 2026-2027، إلى جانب زيادة نمو استثمارات القطاع الخاص. وتم تخفيض التوقعات لعامي 2026 و2027 بشكل طفيف مقارنة بتوقعات يونيو/حزيران. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن الزيادة في إنتاج النفط لدى كبار المنتجين في عام 2025 كانت أكبر مما كان مفترضاً سابقاً، مما يشير إلى أن وتيرة التوسع في الفترة 2026-2027 ستكون أقل مما كان متوقعاً.

ومن المتوقع أن يرتفع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 4.4% في عام 2026 و4.6% في عام 2027، مما يعكس بشكل أساسي التوسع المطرد في النشاط غير الهيدروكربوني، فضلاً عن زيادة إنتاج الهيدروكربونات. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون، فيتوقع أن يظل النمو ضعيفاً عند 2% سنوياً في المتوسط، في الفترة 2026-2027، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في ظل تشديد القيود التجارية وإنهاء العمل بتدابير الدعم على مستوى سياسات المالية العامة في بعض البلدان.

\* تم تغيير اسم المنطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" إلى "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" ليعكس إدراج أفغانستان وباكستان في أعقاب إعادة تصنيف البنك الدولي للمناطق اعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2025.

وفي البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الإجمالي إلى 4.0% سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2026-2027، لكن الآفاق تختلف من اقتصاد لآخر. ففي مصر، يُتوقع أن يرتفع النمو مدعوماً بقوة صافي الصادرات إلى جانب زيادة الطلب الخاص. وفي باكستان، يُتوقع أن يسهم تعافي الإنتاج الزراعي وجهود إعادة الإعمار عقب سلسلة الفيضانات في عام 2025 في تعزيز النمو. أما في المغرب وتونس، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو نتيجة ضعف التوسع في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. وفي جيبوتي، يُتوقع تحقيق نمو مطرد خلال الفترة 2026-2027، مدفوعاً بشكل أساسي بتطوير مشروعات ضخمة في البنية التحتية.

ولا تزال الآفاق المستقبلية للاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراع يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين. ففي لبنان، تتوقف قوة النمو على التقدم المفترض في الإصلاحات. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الفترة 2026-2027، بافتراض بدء جهود إعادة الإعمار في عام 2026.

**المخاطر:** تشمل المخاطر السلبية التي تهدد آفاق النمو عودة تصاعد الصراعات المسلحة، واشتداد العنف والاضطرابات الاجتماعية، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وزيادة القيود التجارية، وتقاعم حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية العالمية، فضلاً عن زيادة تواتر الكوارث الطبيعية أو حدوثها. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فإن انخفاض الأسعار عن المتوقع أو زيادة تقلباتها قد يؤدي إلى تراجع النمو. وفي المقابل، هناك احتمالات إيجابية، منها تحقيق مكاسب إنتاجية أكبر من المتوقع بفضل التطورات التكنولوجية، إضافة إلى تعزيز الالتزام بالإصلاحات الهيكلية.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: <https://www.worldbank.org/gep>

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان  
(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2027ت	2026ق	2025ت	2024	2023	
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار في الفترة 2010-					
2019)					
على أساس السنة التقويمية					
3.3	3.5	3.8	3.7	4.1	الجزائر
2.9	3.1	3.5	3.1	3.9	البحرين
6.0	6.1	6.0	6.0	6.7	جيبوتي
3.8	6.5	0.9-	1.5-	0.5	العراق <sup>أ</sup>
2.8	2.8	2.7	2.5	2.9	الأردن
2.5	2.6	2.7	2.9-	3.6-	الكويت
..	4.0	3.5	7.1-	0.8-	لبنان <sup>ب</sup>
3.9	3.5	13.3	1.9	10.2	ليبيا
4.4	4.4	5.0	3.8	3.7	المغرب
4.0	3.6	3.1	1.7	1.2	عُمان
6.8	5.3	2.8	2.4	1.5	قطر
4.4	4.3	3.8	2.7	0.5	السعودية
..	..	1.0	1.5-	1.2-	سوريا <sup>ب</sup>
2.2	2.5	2.6	1.6	0.2	تونس
5.1	5.0	4.8	3.9	2.9	الإمارات
11.6	5.1	3.9	26.6-	4.6-	الضفة الغربية و غزة
..	0.0	1.5-	1.5-	2.0-	اليمن <sup>ب</sup>
أساس السنة المالية <sup>ج</sup>					
28/2027ت	27/2026ق	2025/26ت	25/2024	24/2023	
3.5	3.8	4.3	2.5	2.3	أفغانستان
0.6	1.5-	1.1-	3.7	5.3	إيران
أساس السنة المالية <sup>د</sup>					
27/2026ق	26/2025ق	25/2024ت	24/2023	23/2022	
4.8	4.3	4.4	2.4	3.8	مصر
3.4	3.0	3.0	2.6	0.2-	باكستان <sup>أ</sup>

المصدر: البنك الدولي.

إيضاحات: ت = تقديرات؛ ق = توقعات. يجري تحديث توقعات البنك الدولي باستمرار بناء على معلومات جديدة وتغير الظروف العالمية. وبالتالي، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى صادرة عن البنك الدولي، حتى وإن لم تختلف التقييمات الأساسية لآفاق الاقتصادات بشكل كبير في أي وقت معين.

أ. يتم عرض البيانات على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.

ب. تم استبعاد التوقعات الخاصة بليمان (بعد 2026)، وسوريا (بعد 2025)، واليمن (بعد 2026) بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.

ج. يُرجى مراجعة الملحق الخاص بالمنطقة للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتقارير السنة المالية.